

صفة للجنم الناشئ عن سلب حرج بذكره الناشئ عن ضرورة فانية  
 علما لا معرفة بنوام منها هو مقتضى كلامه تعالى المصنف في بعض  
 كتبه والتحقيق انهما منزهات وان كانت المعرفة لا تطلق على الله  
 تعالى لا شعاريها بسبق لجهل فيكون كل منها ضروريا كمبررة  
 ان الواحد لصفه الثاني وبالوضع بصريه على جسم من سلب  
 قصد حصوله معرفة انه جبار او مجرب ونظير ما كلفه الله  
 تعالى وصفاته ورسوله وحسينه فيكون تعريف المعرفة غير  
 جامع وتعريف التقليد غير مانع لمخروج ما كان عن ضرورة  
 من الاول ورفوله في الثاني واجاب بمضمون بان  
 انما قيد بالدليل نظر الموضوعية المقام لان معرفة العلم  
 تعالى وصفاته ورسوله لا تحصر الامر بدليل وليس في منها ضرورة  
 فلا ينافي ان المعرفة تارة تكون عن دليل وتارة تكون عن ضرورة  
 كما مر وفيه نظر لان الحد يجب ان يكون مصطفا او شاملا  
 لجميع الافراد فالاول ما الجانبه السكتاني من ان الحد  
 بالدليل السبب اي الترشيد الذي لا يحتمل النقيض بوجه  
 ان وقع ما يقابل ان قول الغير سبب في تحصيل الاعتقاد  
 فيكون داخل في الدليل بالمعنى المذكور ويكون تعريف المعرفة  
 شاملا للتقليد وذلك فاسد لعدم بطلان ان اطلاق  
 الدليل على ما ذكره مجاز والحدود تتصاحف عنه قوله فانها  
 لا تنفي ظاهر كلامه ان كلامه انكشافا والظن والمؤمن عام  
 فقط وليس كذلك بل هو كاف فكان الاولى ان يقول فان  
 المصنف بها كاف لا يقال ان الظن الذي لا يحتمل معه  
 احتمال النقيض بل هي هنا كما ذكره صاحب المواضع وتعم السعد  
 لا فاقول المراد هنا بالظن الذي لا يخفى الظن الذي يحتمل  
 النقيض بالفعل او ان هذا الكلام مبي على ان التقليد لا ينافي

فانها كلمة لا تكفي في طلب  
 من الكليات ان يقتضيه  
 فيكون له الصانع والملك  
 والحق الذي هو عين  
 وجود الله تعالى  
 في ذاته ليس صفته

وان

وان المقلد كافر اعلى ما سياتي في قوله بل هو جهل مركب لتركه  
 من جهلين جهلا صاحبه بما في الواقع وجهله بان جهل رزعه  
 انه عام ومحد الاحتياج للتقليد بالتركيب ان قلنا ان جهل تركه  
 فيه وبين البسيط فان قلنا انه حقيقة في المركب كما في المصنف  
 فلا حاجة للتفصيل المذكور قوله تحريم المصنعي بالثلاث  
 اعلم انهم اختلفوا في النقل عن المصنعي فنقل علماء الكلام  
 عنهم انهم لم يكونوا الا لجهل واحد مرتب من ثلاثة اقسام  
 اي صفات وهم الوجود والعدم والحياة ويعبرون عن الاول  
 بالآب وعن الثاني بالابن والكلمة وعن الثالث بروح القدس  
 ويقولون ان اقنوم العلم احد بحسب مسمى عليه التصانيف  
 والسلام ويعبرون به بذلك بقولهم احد اللاهوت بالناسوت  
 فاللاهوت العلم والناسوت جسم مسمى عليه السلام ويعنون  
 بالجوهر القائم بنفسه وبلا فاقنم الصفات لان الاقنوم  
 كلمة يونانية والحداد بها في تلك اللغة اصل الشيء  
 ومرادهم الاصل الذي كانت منه حقيقة الامم وهي تلك  
 الصفات والمصير عنها بالآب والابن وروح القدس  
 مجرد اصطلاح ولا يخفى ما في كلامهم من المناقضة لان قولهم  
 جوهر يتألفي تركيبه من الصفات وتفسرهم الجوهر بما قام  
 بنفسه يتألفي ايضا تركيبه منها لان المركب من غير اللقاء  
 بنفسه كالصفات غير قائم بنفسه ويلزم على كلامهم ايضا  
 كون الصفات عابث الذات وذلك لا يمتنع وقول الواحد  
 يتألفي لونه مركبا من ثلاثة وقوله باخذ العلم بحسب مسمى  
 علمه السلام ان عتوبه القيام بقيام المرض بالجزم وهو  
 باطل ضرورة لان المعنى الواحد لا يقوم بذاته وان عتوبه  
 به الاحتلاط والامتزاج كما امتزج الماء بالماء فباطل ايضا

بل هو جهل مركب لتركه  
 بالثلاث

ق